تقييم مخاطر معلومات التقارير المالية والمعايير المنظمة لها

إيناس مرسى محمود

الملخص :

تعتبر مخاطر معلومات التقارير المالية من اهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة ، والبحث عن سبل وآليات لمحاولة تخفيضها والحد منها من اهم مطالب المهنيين والمجتمع المالي ككل وذلك بهدف استعادة الثقة والمصداقية للمهنة وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية والحفاظ على أموال المستثمرين وأصحاب المصلحة في المنشآت ، وحماية الاقتصاد القومي والعالمي من الانهيار، حيث تنشأ مخاطر معلومات التقارير المالية نتيجة لتدخل الإدارة المتعمد للتأثير على المركز المالي للمنشأة، عن طريق اعداد تقارير مالية احتيالية مستخدمة في ذلك العديد من التحريفات والغش والتلاعب، من خلال ممارسات غير مشروعة تخرج عن التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP حيث تتسبب تلك المخاطر في سوء استغلال الموارد وعدم استقرار أسواق المال وضياع أموال المستثمرين وأصحاب المصلحة في المنشآت، وانهيار الاقتصاد القومي العالمي الامر الذى دعا الى أهمية معرفة ماهية مخاطر معلومات التقارير المالية ومعايير المراجعة المرتبطة باكتشافها ومدى كفايتها من اجل تحديد اثر التغيرات في جودة المراجعة على تلك المخاطر.

Abstract:

The risks of financial reporting information is considered as one of the most important challenges that face the profession of accounting and auditing. Also searching for ways and mechanisms for reducing these risks and preventing them can be considered one of the most important requirements for workers in

this field and for the financial society as a whole aiming to recovering confidence and credibility for this profession and to achieve the stability in the financial market (stocks).This also aims at protecting the money of investors and the leaders in companies and organizations and to protect the national and international economy from breakdown.

The risks of financial reporting information arise as a result of the intentional intervening of administration which affects the financial position of the company.

They prepare untrue financial reports using means of cheating and mispresentations through using illegal practices which go far from correct applying of the accounting principles. These risks cause misuse of the resources and instability of the exchange and stocks which lead to losing capitals of investors and leaders in companies and the breakdown of the national and international economy.

All this led to know the nature of risks of financial reporting information and auditing standards which related to discovering them and determining its sufficiency and the effect of changes of auditing quality

المقدمة :

تعد قضية مسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتقرير عنها من القضايا الجدلية في المجال المهني والفكر المحاسبي الآن نظراً لضعف ثقة المجتمع في التقارير والقوائم المالية نتيجة لتعدد حالات الغش والممارسات الاحتيالية التي نتج عنها تحريفات جوهرية بالتقارير المالية الامر الذى ترتب علية ان القوائم المالية أصبحت مضلله وتفتقر الى الشفافية والنزاهة المطلوبين خاصة وان إدارة بعض الشركات محل المراجعة تتدخل في تعيين وعزل مراجع الحسابات مما يؤثر على استقلاله الذهني والمهني ، مما دعي الى ضرورة فهم مخاطر معلومات التقارير المالية والدوافع والأساليب الخاصة بها والمعايير المتعلقة باكتشافها من قبل المراجعين من اجل الوصول تقليلها الى ادنى حدلزيادة جودة المراجعة واكتساب ثقة المستثمرين والأطراف ذات الصلة.

اولاً : الدراسات السابقة :

١- دراسة (إبراهيم سعد إبراهيم سعودي، ٢٠١٦) [١]:

هدفت الدراسة الى: تحليل وقياس وتفسير أثر جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات على مخاطر التقارير المالية **واوصت الدراسة** بأهمية وجود نظام لمراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة وتفعيل الرقابة على مكاتب المراجعة لضمان تحقيق الجودة داخل المكاتب، ووضع السياسات والأساليب والإجراءات اللازمة لتحسين مستويات جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات.

٢- دراسة (سامر هايل الصباغ ، ٢٠١٦) [٢]:

هدفت الدراسة الى: التعرف على مدى التزام مراجعى الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية المتعلقة بكلاً من الدوافع والضغوط ، الفرص ، المواقف والتبريرات **واوصت الدراسة** ضرورة التزام مراجعى الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية والمتعلقة بكلاً من الدوافع والضغوط ، الفرص ، المواقف

والتبريرات بشكل اعلى ، حيث أظهرت الدراسة عدم التزام مراجعى الحسابات بتقييمها بالجودة الكافية في تقارير المراجعة.

٣- دراسة (د.زيدان محمد & عراب سارة (٢٠١٨) [٣]:

هدفت الدراسة الى: محاولة تحديد مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ، ومجالات ارتكابها ومدى تأثير مخاطر وجود الغش والارتباطات غير القانونية على مستوى القوائم المالية وكيفية مواجهه المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية على القوائم المالية **واوصت الدراسة** بأنة يجب على المراجع الأخذ في الاعتبار عند تقييمه لمخاطر الغش والتصرفات غير القانونية خصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل وظروف الصناعة التي ينتمى اليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالى.

٤- دراسة (Bianchi, P., and Others, 2018) [٤]:

هدفت الدراسة الى: تقييم محددات جوده المراجعة في ظل المراجعة الفردية والمشتركة ونتيجة كلاً منها واوصت الدراسة ان المراجعة المشتركة أفضل من الفردية من عده جوانب منها انها تصبح اقل عرضة لإصدار تقارير معدلة، كما انها أكثر تأكيداً لوضعها المالي وخاصة للجهات الضريبية، وايضاً تسهل نقل المعرفة والخبرة، وبالرغم من وجود بعض القيود على هذه المشاركة إلا أنها تعد الأفضل.

٥-دراسة (Niemi, L., and Others, 2018) [٥]:

هدفت الدراسة الى: تحويل تنظيم مهنة المراجعة من التنظيم الذاتي الى الهيئات الحكومية المرخص لها والمنظمات الدولية، عن طريق وضع معايير منظمة لمخاطر عملية المراجعة ودراسة تأثير تلك المعايير التي تم وضعها من قبل الهيئات في معالجة القصور الموجود بعمليات المراجعة المتعلقة بمخاطر التقارير المالية **واوصت الدراسة** بأهمية وجود فريق مراجعيين كفءاكثر حساسية في التعامل مع مخاطر التقارير المالية .

٦- دراسة (Jinzhi, Lu., 2019) [٦]:

هدفت الدراسة الى: وضع نموذج لإظهار مميزات اصدار تقارير مالية موجزة وليست تفصيلية وهو الامر الذي يتنافى مع رغبات المستثمرين خاصة ان التقارير الموجزة تؤدى الى فقدان المعلومات وبالتالي تكون دون المستوى الأمثل **واوصت الدراسة** بأن معالجة البيانات والمعلومات المستخلصة من التقارير المالية تكون أفضل في حالة ايجازها مما يساعد على تحديد إشارات السوق ، وان ارفاق التفاصيل بملخص امراً غير مرغوباً فيه لأن التفاصيل صعبة المعالجة وقد تؤدى الى تفاقم مشكلة التنسيق بين المستثمرين، كما ان كثرة المعلومات التي يحصل عليها المستثمرين تثقل كاهلهم وتؤدى الى انخفاض جودة القرارات.

ثانياً : طبيعة المشكلة:

يعد اكتشاف مخاطر معلومات التقارير المالية والتقرير عنها من القضايا الجدلية في المجال المهني والفكر المحاسبي الآن نظراً لضعف ثقة المجتمع في التقارير والقوائم المالية نتيجة لتعدد حالات الغش والممارسات الاحتيالية التي نتج عنها تحريفات جوهرية بالتقارير المالية الامر الذى ترتب علية ان القوائم المالية أصبحت مضلله وتفتقر الى الشفافية والنزاهة المطلوبين [٧] خاصة وان إدارة بعض الشركات محل المراجعة تتدخل في تعيين وعزل مراجع الحسابات مما يؤثر على استقلاله الذهني والمهني [٨]، مما دعي الى ضرورة احداث تغير سريع وواضح في طرق اكتشاف مخاطر معلومات التقارير المالية من اجل الوصول الى المصداقية في التقارير المالية وخاصة في ظل التغيرات المرتقبة في أسلوب مراجعة العديد من الشركات والذى يعد نظام المراجعة الحالي غير كافي من وجهه نظر الباحثة لما يشوبه من أوجه قصور مختلفة تعيق تحقيق الوصول الى تطلعات الدولة والمستثمرين.

ومما سبق يتبين لنا أهمية معرفة ماهية مخاطر معلومات التقارير المالية ومعايير المراجعة المرتبطة باكتشافها ومدى كفايتها من اجل الوصول الى الشفافية والثقة في التقارير المالية .

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في صورة الأسئلة البحثية التالية:

١- ما هي العوامل والدوافع التى ساهمت في اعداد تقارير مالية احتيالية تؤدى الى وجود مخاطر في معلومات التقارير المالية ؟

٢- ماهى أساليب وصور الاحتيال في التقارير المالية والتي تؤدى الى وجود مخاطر التقارير المالية؟

٣- ماهى أنواع مخاطر التحريفات الجوهرية في التقارير المالية ؟

٤- هل تتوافق معايير المراجعة المتعلقة باكتشاف مخاطر معلومات التقارير المالية المتمثلة فى IFRS, ISA, FASB مع المعايير المصرية ويمكن تطبيقها ام تحتاج الى تعديل؟

ثالثاً : اهداف البحث :

انطلاقا من مشكلة البحث وتساؤلاته يمكن تحديد الأهداف في النقاط التالية:

١- تحديد الدوافع والعوامل المساهمة في وجود مخاطر التقارير المالية للحد منها ؟
٢- تقييم مخاطر معلومات التقارير المالية واساليبها وصورها من اجل تخفيضها الى ادنى حد ؟
٣- تحديد معايير المراجعة المنظمة لاكتشاف مخاطر معلومات التقارير المالية وهل هي ملائمة للبيئة المصري ؟

رابعاً : اهمية البحث :

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى أهمية علمية وعملية كما سيتم توضيحه فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من تقديم تحليلاً نظرياً لعوامل و دوافع اعداد تقارير مالية احتيالية والصور وألاساليب التي تؤدى الى وجود مخاطر معلومات التقارير المالية الامر الذى يساعد على إمكانية تحديدها وتخفيضها الى ادنى حد .

ب- الأهمية العملية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من انها تواكب الاهتمام المتزايد من الدولة في تخفيض مخاطر معلومات التقارير المالية الى ادنى حد وزيادة ثقة المستثمرين في شفافية ومصداقية التقارير المالية للشركات المصرية وبالتالي اجتذاب العملة الصعبة وضخ المزيد من الأموال للاستثمار مما ينعش الاقتصاد المصرى.

خامساً : حدود البحث :

مخاطر معلومات التقارير المالية والمعايير المنظمة لها في السوق المصرى.

سادساً : منهج البحث :

استناداً الى طبيعة المشكلة والهدف منه والفروض التي تسعى الباحثة لاختبارها سيعتمد هذ البحث على أساس الجمع بين المناهج التالية:

١- **المدخل الإستنباطى**: في صياغة مشكلة وفرضيات البحث.
٢- **المدخل الإستقرائى** : في اختبارات الفرضيات.
٣- **المدخل التاريخى** : لتتبع الدراسات السابقة.

٤- **المدخل التحليلى الوصفى** : لتحليل بيانات الدراسة.

سابعاً : تقسيمات البحث :

اولاً: ماهية مخاطر معلومات التقارير المالية.

ثانياً: معايير المراجعة المنظمة لاكتشاف مخاطر معلومات التقارير المالية .

اولاً: ماهية مخاطر معلومات التقارير المالية:

وبالرغم من قلة الدراسات التي قدمت تعريف مباشر لها الا ان اكثرها تحديداً هو **تعريفها** بأنها **مخاطر التحريفات الجوهرية بالتقارير المالية ، والتي تنشأ نتيجة لمخاطر التلاعب في الأرباح ومخاطر حوكمة الشركات ، حيث تتحول إدارة الأرباح الى التلاعب في الأرباح بالاعتماد على بعض من الممارسات المحاسبية الاحتيالية ، وذلك في ظل وجود هيكل ضعيف للحوكمة او غير فعال ، وبالتالي تصبح القوائم المالية قوائم احتيالية او مضللة ، نتيجة التضليل المتعمد من خلال الاحتيال والتصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية للشركات مما يفقد القوائم المالية النزاهة** [٩].

وقد اتجهت الدراسات حديثاً الى المطالبة بتغيير اتجاهات الإدارة العليا والاتجاه الى دعم المراجعة الداخلية وتوفير الاستقلال الكافي لها عن تدخل أي طرف داخلي او خارجي من اجل تحقيق الشفافية المطلوبة لما له من تأثير فعال على جودة نظم المعلومات وتحسين نظام التقارير المالية ومساعده المديرين في اتخاذ القرارات وبالتالي تقليل مخاطر معلومات التقارير المالية [١٠] .

وتتمثل اهم العوامل المساهمة في زيادة مخاطر اعداد التقارير المالية الاحتيالية في :

أ- ان **ضعف هيكل المراجعة الداخلية** [١١] من اهم العوامل التي تساهم بشكل مباشر في اعداد التقارير المالية الاحتيالية ، حيث يختلف هيكل المراجعة الداخلية من

شركة لأخرى وقدرة الإدارة في التأثير عليها نتيجة للعديد من **الاسباب** التي من أهمها :
نطاق وتعقد العمليات ، الهيكل التنظيمى ، عمر الشركة ، موارد الشركة المخصصة للمراجعة الداخلية سرعة نمو الشركة ، آليات الحوكمة ، قيام مراجع الحسابات بتقديم استقالته ، حجم الشركة .

ب- **وجود فصل بين الملكية والإدارة .**

ج- **مدة بقاء المديرين التنفيذين .**

الدوافع التي ساهمت في زيادة مخاطر معلومات التقارير المالية (اعداد التقارير المالية الاحتيالية)[١٢]:

أ - المنافسة القوية في السوق بين الشركات في المجالات المتشابهة واحتياجها الى اظهار موقف الشركة بصوره قوية ومقابلة تنبؤات المحللين الماليين للتأثير في سوق الأوراق المالية[١٣] .

ب - الاحتياج الى التوسع في اعمال الشركة واضافة راس مال او اخذ قروض إضافية وتفادى انتهاك شروط عقود المديونية.

ج - تحجيم او تجنب التكاليف السياسية[١٤].

د - ضعف الموقف المالى للشركة وتعثرها واحتياجها الى تخفيض الأعباء الضريبية وتحقيق وفورات ضريبية.

ه - رغبة أعضاء مجلس الإدارة في صرف مكآفات وحوافز مادية عالية لا تتناسب مع العائد الحقيقى للشركة وتعظيم الحوافز الإدارية.

أساليب التحريفات التي تؤدى الى زيادة مخاطر معلومات التقارير المالية عن طريق اعداد التقارير المالية الاحتيالية:

١ – إدارة الأرباح :

تعد ادارة الأرباح المحاسبية من الممارسات التي تقوم بها إدارات الشركات بهدف تعظيم منفعتها على حساب مصالح حملة الأسهم للتأثير على ارقام صافى الربح

وإظهاره بشكل افضل من حقيقته لتحقيق مزايا متعددة تؤثر في قرارات مختلف الجهات ذات العلاقة بهذه الشركات.

وقد قدم الأدب المحاسبى الأكاديمى عدة تعريفات متشابهة الى حد كبير لإدارة الأرباح تتلخص في **تعريف إدارة الأرباح**[١٥] بأنها تمثل تلاعب مقصود في الأرباح تقوم به الإدارة من خلال استخدام خطوات مدروسة يتم اتخاذها لتحريك الأرباح نحو الهدف المحدد من قبل الإدارة او لتتفق مع توقعات المحللين اكثر من اتفاقها مع الأرباح الحقيقية للمنشأة ، وايضاً بأنها مجموعة الأساليب التي يستخدمها المديرون بطريقة مدروسة لتحقيق المستوى المرغوب من الأرباح ، وتختلف إدارة الأرباح عن الغش او الاحتيال في ان إدارة الأرباح لا تقوم بانتهاك المعايير المحاسبية المقبولة بينما الغش او الاحتيال يقوم بانتهاك هذه المعايير .

وقد تنوعت الآراء حول مؤيد ومعارض لفكره إدارة الأرباح [١٦] حيث :

يعتقد المؤيدين لفكرة إدارة الأرباح بأنها عباره عن ممارسات ذكيه من قبل المحاسبين وادارات الشركات تهدف الى تجميل الدخل والمركز المالى ولا تعد خرقاً للمبأدئ والمعايير المحاسبية ، اذ يستخدم المحاسبون والإدارات ذكائهم في اختيار افضل الطرق والتطبيقات للوصول الى افضل صور الدخل والمركز المالى.

بينما يعتقد المعارضون بأهمية الالتزام بالمبأدئ المحاسبية المتعارف عليها وان اى ممارسة او تطبيق خلاف ذلك يعد انتهاك وتحايل على هذه المبادئ ويدخل في مجال الاحتيال والتلاعب الهدف منه تضليل المستخدمين من خلال التلاعب بأرقام نتائج الاعمال والمركز المالى وهو ما سينعكس سلباً في المدى البعيد ويستشهدون على ذلك بالأزمات المالية لكبرى الشركات في العالم وافلاس هذه الشركات مثل شركة انرون للطاقة وارثر اندرسون لتدقيق الحسابات بسبب ممارسات إدارة الأرباح.

استراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح :

لقد قسم الباحثين استراتيجيات إدارة أرباح من وجهه نظرهم الى نوعين من الاستراتيجيات [١٧] هما :

- الاستراتيجية المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية .

- الاستراتيجية الحقيقية من خلال الممارسات الإدارية والتشغيلية (إدارة الأرباح الحقيقية) .

كما تم تقسيم **استراتيجيات إدارة الأرباح** الى ثلاثة استراتيجيات [١٨] من وجهه نظر أخرى وهى:

الأولى : تركز على زيادة الأرباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة او المستقبلية .

الثانية : تتحقق من خلال تخفيض الأرباح في الفترة الحالية لصالح الفترات السابقة او المستقبلية.

الثالثة : فتتمثل بتمهيد الدخل ومحاولة تخفيض الانحرافات غير الاعتيادية في الأرباح

هذه الاستراتيجيات يمكن تطبيقها من خلال أساليب متنوعة ومختلفة بدءا بإعادة ترتيب بعض العناصر من خلال ما يسمى تنظيف القوائم المالية او تكوين احتياطيات مؤقتة او التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة وغيرها من الأساليب التي تنطوى تحت احد الاستراتيجيات الثلاثة المشار اليها انفاً.

طرق ممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبى [١٩]:

يوجد العديد من الطرق التي يمكن استخدامها للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح منها الطرق التي تعتمد على المبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها كأساس الاستحقاق او النماذج التى تعتمد على معادلات رياضية لاحتساب اجمالى المستحقات او المستحقات الاختيارية مثل نموذج (Anglo) وغيره او استخدام نماذج الشبكات العصبية او قانون Benford وغيرها من الأساليب والطرق التي تهدف الى الكشف عن ممارسات الشركات لأية أساليب تدخل ضمن ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة فى:

أ- طريقة التخلص من كافة الخسائر دفعة واحدة في سنة واحدة[٢٠].

وفيها تقوم الإدارة بالتخلص من كافة الخسائر في سنة واحدة لأغراض معينة قد تكون مكآفات الإدارة في السنوات القادمة او تجميل المركز المالى للمنشأة لاصدار اسهم لزيادة راس المال في السنوات القادمة او لطرح المنشأة للبيع.

ب- طريقة احتياطيات الطوارئ المستقبلية [٢١].

وفيه تركز إدارة المنشأه على التقدير المبالغ فية في تكوين الاحتياطيات في فترات الأداء المالى الجيد ذات الربحية المرتفعة من خلال التخفيض المتعمد لهذه الأرباح للاستفادة منها في فترات الأداء المالى الضعيف ذات الربحية المنخفضة .

ج- طريقة تمهيد الدخل[٢٢].

وفيه تلجأ الادراة الى تخفيض الأرباح المستقبلية لإدارة التوقعات المستقبلية عندما تكون الأرباح الحالية منخفضة والمستقبلية مرتفعة ، او الأرباح الحالية مرتفعة والمستقبلية منخفضة ، فيتم تخفيض الأرباح في الفترات المالية التي ترتفع فيها بشكل كبير وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل ملحوظ.

د- طريقة التعسف في تطبيق مبدأ الأهمية [٢٣].

احد الأساليب المحاسبية التي تتبعها الإدارة حتى تستطيع إخفاء البنود المهمة وإظهار بنود أخرى بشكل احتيالى عبر التفسير غير السليم او اسقاط وحذف معلومة ضرورية.

ه- طريقة تضخيم الأرباح [٢٤].

وذلك من خلال تعجيل الاعتراف بتحقق الإيراد وتسجيلة قبل اكتسابة بالفعل او من خلال تأجيل المصروفات التي تخص السنة المالية ورسملتها وتحميلها لعدد من السنوات القادمة بدلاً من تحميلها على أرباح السنة التي حدثت فيها وغيرها من اشكال الاحتيال في معلومات التقارير المالية.

النتائج والتأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح [٢٥]:

- تلاشى المعايير الأخلاقية .
- الغرامات والعقوبات التأديبية وإعادة اعداد القوائم المالية .
- إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا و انخفاض الكفاءة الاقتصادية وقيمة منشأة الاعمال في الأجل الطويل.

٢- الأخطاء والغش والتصرفات الغير القانونية .

تعد عملية تقييم مخاطر غش الإدارة عملية معقدة، وبشكل خاص عندما يواجه المراجع مسئولية قانونية جسيمة عن فشل عملية المراجعة، ويكون لدى الشركة محل المراجعة رقابة داخلية قوية، كما يلعب التقييم الدقيق لمخاطر غش الإدارة دوراً مهًما في تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة وأدائها بتكلفة تنافسية، مما يعمل على تجنب فشل عملية المراجعة، وبالتالي تجنب التعرض للمسئولية القانونية المترتبة على ذلك الفشل[٢٦].

ويختلف الخطأ عن الغش في التقارير المالية حيث ان **الخطأ** هو " مجموعة الإجراءات غير المقصودة والتي تحدث دون سابق نية في البيانات المالية للشركة ، وقد يحدث الخطأ خلال جمع البيانات الخاصة بالقوائم المالية ، او عند تطبيق السياسات المحاسبية والمتعلقة بكل من تقييم البيانات ، والاعتراف ، والإفصاح المحاسبى ، او قد يحدث عند اجراء تقديرات محاسبية غير صحيحة "[٢٧]تحدث نتيجة لعدة أسباب منها :

- جهل او نقص خبرة القائمين على تدوين الأعمال المحاسبية واعدادها بمراحلها المختلفة خلال الدورة المحاسبية.
- الإهمال والتقصير في أداء الأعمال المحاسبية المنوطة الى موظفي الحسابات .
- السهو عن القيام بالمسؤوليات المنوطة بموظفى الحسابات.
- عدم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

وتتمثل أنواع الأخطاء الشائعة في[٢٨]أخطاء الحذف الكلى او الجزئى ، الأخطاء الحسابية أو الارتكابية، الأخطاء الفنية او التوجيه المحاسبى ، الأخطاء المتكافئة او المعوضة.

بينما يعرف **الغش** بأنه " فعل متعمد من قبل واحد او اكثر من الإدارة او المكلفين بالحوكمة او الموظفين او الأطراف الخارجية ، وينطوى على اللجوء الى الخداع

للحصول على منفعة ليست من حقة وغير قانونية" [٢٩].

وقد حددت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيينAICPA القيام بعملية الغش من قبل الافراد الذين يستوفون
الشروط الثلاثة لمثلث الغش الآتى[٣٠]:

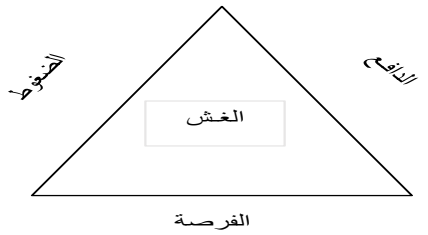

مثلث الغش

الفرصة : ان ضعف ثقافه المؤسسة وعدم وجود ما يكفى من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن ان يؤدى في كثير من الأحيان الى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفة.

الدافع : غالباً ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثل وجود ديون على الموظف او رغبة الإدارة في تحقيق أرباح.

المنطقية : هو الاعتقاد بأن العمل الذى يرتكب لا يعتبر غش او غير مهم او انهم تفرض عليهم ضغطاً يبرر ارتكابهم لهذا الفعل.

اما بالنسبة **للتصرفات الغير قانونية** فإنها تنشأ نتيجة انتهاكات ومخالفات للقوانين واللوائح الحكومية مثل انتهاك قانون الضرائب وقوانين حماية البيئة.

أنواع الاحتيال (التحريفات) في التقارير المالية التي تؤدى الى زياده مخاطر التقارير المالية:

عرف **الاحتيال** بأنه [٣١]" فعل مقصود من قبل شخص او عدة اشخاص عن طريق التلاعب بالبيانات المالية وغير المالية بهدف إخفاء معالم معينة من اجل تحقيق منفعة شخصية على حساب أصول الوحدة وقوائمها المالية وعادة ما يكون له تأثير هام و جوهرى على تلك القوائم ".

١ـ تحريفات نتيجة اختلاس الأصول [٣٢]:

يتم التلاعب في قيمة أصول المنشأة عن طريق العاملين بها او عن طريق الإدارة .

٢ـ التحريفات الناتجة عن اعداد التقارير المالية الاحتيالية [٣٣]:

يعرف هذا النوع من الاحتيال بأنه التصرفات المتعمدة او المتهورة التي ينتج عنها اعداد قوائم مالية مضللة ، وعادة ما تزيف القوائم المالية بغية خداع المستثمرين او الدائنين او للتأثير على أسعار اسهم الوحدة، او لإخفاء مشاكل وخسائر الوحدة.

صور مخاطر معلومات التقارير المالية :

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حلقة الوصل التي تربط بين الهدف الرئيسى لاعداد التقارير المالية من ناحية ومفاهيم القياس والاعتراف(الفروض، المبادئ ، المحددات) من ناحية أخرى[٣٤] لذا نجد ان مخاطر التقارير المالية تتمثل في مخاطر المعلومات التي يتم عرضها من حيث:

١-مخاطر المعلومات المحاسبية (من حيث توافر خصائص الجودة المتعارف عليها).
٢-مخاطر الإفصاح (طرق الإفصاح عن المعلومات وهل هو افصاح كامل ام لا) .
٣- وجود أخطاء او غش في البيانات.
٤- التلاعب في توقيت الاعتراف بالايرادات .

وعلية تجد الباحثة ان تناول **معلومات التقارير المالية** اولاً من حيث مصدرها وخصائصها وطرق الإفصاح عنها من الأهمية لإمكانية تحديد أساليب التحريفات التي تتعرض لها نظراً الى تحكم تلك المعلومات في سلامة وكفاءة القرارات المالية التي يتخذها المستثمرون و المقرضون بدرجة كبيرة [٣٥].

١- **المصدر**: تتولد المعلومات من الدفاتر المحاسبية التقليدية وتشمل النسب المحاسبية والمعلومات النوعية الأخرى مثل التفسيرات والمدلولات والعواقب الاقتصادية الأخرى [٣٦] ويمكن الحصول عليها من أكثر من مصدر منها [٣٧]الصحف والمجلات المتخصصة ، التقارير التي تنشرها بيوت السمسرة ، قواعد البيانات ، المطبوعات الحكومية ، تقارير المنشآت(الشركات) .

٢- **الخصائص**: تتميز المعلومات بنوعين من الخصائص هما [٣٨]:

الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات وتتمثل في:

- **الملاءمة**: وهي المعلومات القادرة على احداث فرق في القرارات التي اتخذت من قبل المستخدمين، ويمكن حدوث ذلك إذا كان لدى المعلومات قيمة تنبؤيه وقيمة تأكيدية او كليهما، وتتمثل الخصائص النوعية المعززة لها في التوقيت المناسب ، القيمة التنبؤية ، القيمة الرقابية .

- **القابلية للفهم**: يجب ان تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، ولا تقتضي بالضرورة عرض المعلومات السهلة فقط بل تقتضي عرض كل المعلومات ذات الأهمية النسبية مما يزيل الغموض وتصبح قابلة للفهم.

- **القابلية للمقارنة**: تعد هذه الخاصية على قدر كبير من الأهمية فبدونها لا يمكن متابعة وتقييم أداء المنشأة على مدار الفترات المالية وكذا المقارنة بين المراكز المالية للمنشآت المختلفة من اجل تقييم أدائها والتغيرات في مركزها المالي، وهذا يتطلب ان تتم عملية القياس والإفصاح على أساس ثابت خلال الفترات المالية لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

- **التمثيل الصادق**: تعنى هذه الخاصية وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، أي ان يتم اعداد المعلومات بحيث تعبر عن الظواهر والأحداث، ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق مع

تجنب التحيز وتتمثل الخصائص النوعية المعززة لها في التعبير عن الواقع ، قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق ، حيادية المعلومات الأهمية النسبية.

٣- **الإفصاح**: وينقسم الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية الى فئتين هما [٣٩]:

أ- الإفصاح الإلزامي: ويتكون من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها التزاماً بالمتطلبات القانونية والرقابية.

ب- الإفصاح الاختياري: ويمثل ايه معلومات يتم الإفصاح عنها من قبل الادارة تزيد عن متطلبات الإفصاح الإلزامي تلبية لاحتياجات مختلف الأطراف ذات العلاقة.

وتختلف المعلومات التي يتم الإفصاح الاختياري عنها من شركة لأخرى تبعاً لوجهه نظر الإدارة واحتياجها حيث لا يوجد معيار يمكن من خلاله الحكم على مناسبة مستوى وجوده المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً سواء من حيث المستوى المناسب للمعلومات او مدى جودتها مما يجعل هناك حاجة ملحة الى تحديد مستوى افصاح ملائم يمكن بناء علية تقييم جودة مراجعة التقارير المالية بشأن تلك المعلومات [٤٠]خاصة ان الممارسات الخاطئة الخاصة بالافصاح مثل عدم كفاية الإفصاح في تقارير مجلس الإدارة ، والافصاح الغير كافى مع الأطراف ذو العلاقة وايضاً التلاعب في اعلان نتائج الأعمال قبل نشر القوائم المالية تعد من صور مخاطر معلومات التقارير المالية نظراً لما بها من تضليل للمستفيدين من تلك المعلومات والبيانات.

مما سبق لنا يمكن ان نعرف **جودة المعلومات في التقارير المالية** بأنها تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها حيث أن توفير المعلومات المجدية يعتبر شرطاً جوهرياً وأساسياً لاستقرار النظام المالي ، لذا أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قرارتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات ، والجودة هي عبارة عن أحد

مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحميل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف المعنية لاتخاذ القرارات الاستثمارية[٤١].

وعلية فإننا نجد ان تقليل مخاطر معلومات التقارير المالية والوصول بها الى الجودة المطلوبة من حيث تحقيقها لخصائص الجودة المتعارف عليها ، ووجود الإفصاح الكافى ، واكتشاف الأخطاء و الغش وعدم التلاعب في النتائج النهائية للقوائم المالية بأساليب ادراه الأرباح التي سبق عرضها يمكن ان تؤثر في جودة المراجعة ومصداقية القوائم المالية المنشورة وهو الامر الذى يلقى على عاتق المراجع الخارجي مسئوليات وضع تدابير المراجعة الملائمة للحد من تلك المخاطر.

ويوضح الشكل التالى ماهية مخاطر معلومات التقارير المالية .

ثانياً معايير المراجعة المنظمة لاكتشاف مخاطر معلومات التقارير المالية .

لقد اهتمت العديد من المنظمات المهنية الدولية وغيرها من المنظمات المتخصصة بوضع معايير تحث المراجع على تقييم عوامل مخاطر الاحتيال واكتشاف وجود أخطاء مادية في البيانات المالية للعميل مثل معايير المراجعة الدولية ISA رقم ٢٤٠، ٣١٥، ٣٣٠ ومعايير المراجعة الامريكية SASرقم ٩٩، ١٠٧والمعيار IFRS١٥ التي طالبت المراجعين بجمع ادلة مراجعة مناسبة كافية من اجل توفير ضمانات معقولة بان البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية [٤٢]وفى استعراض مختصر لاهم النقاط التي اشتملت عليها تلك المعايير في النقاط التالية:

١- **المعيار ISA ٢٤٠**: يفرق هذا المعيار بين نوعين من الأخطاء الجوهرية وهما الغش والخطأ، حيث تمثل الأخطاء المخالفات غير المتعمدة بينما الاحتيال هي المخالفات المتعمدة، كما يصف نوعي الغش المتعلقين بمهمة المراجع وهما التحريفات الناتجة عن سوء تخصيص الأصول و الاحتيال عن طريق اعداد تقارير مالية مزيفة [٤٣].

٢- **المعيار ISA ٣١٥**: يوضح هذا المعيار انه ينبغي على المراقب تفهم المنشأة وبيئتها ، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية بدرجة كافية لتحديد وتقييم مخاطر

التحريف الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية سواء كان ذلك راجع الى اعمال الغش والتدليس ام الى الخطأ

٣- **المعيار ISA ٣٣٠** [٤٤]: يهدف هذا المعيار الى توفير إرشادات تتعلق بتحديد ردود الأفعال العامة للمراجع وتصميمة وأدائه لإجراءات مراجعة إضافية لمواجهه مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها على مستوى القوائم المالية ومستوى التأكيد اثناء مراجعة القوائم المالية، ويعد هذا المعيار مكمل للمعيارين السابقين.

٤- **المعيار ٩٩ SAS والمعيار ١٠٧ SAS**: يعتبر المعيارين متكاملين مع المعايير السابقة حيث تتضمن اعترافاً من المهنة بمسئولية المراجع عن اكتشاف غش الإدارة واسند للمراجعين مهمه تقييم مخاطر غش الإدارة والتقرير عنها.

٥- **المعيارIFRS ١٥**[٤]: وهو خاص بالإيرادات الناتجة عن ابرام العقود مع العملاء وتم اصدارة بهدف التخلص من الاختلافات في إرشادات الاعتراف بالإيراد الحالية وتوحيد المعايير الأمريكية والدولية في هذا الشأن ، ويهدف الى توفير نموذج واحد متكامل للإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء لتحسين المقارنة بين الصناعات المتشابهه وبين الصناعات المختلفة وبعضها البعض وكذلك فيما بين أسواق راس المال.

ويعد صدور تلك المعايير محاولة لرأب الصدع العميق الذي حدث في مهنة المراجعة نتيجة لانهيار العديد من الشركات الكبرى في معظم دول العالم والذي أجمعت غالبية أراء المهتمين بأن غش الإدارة وضعف المراجعة السبب الأساسي للانهيارات المفاجئة التي حدثت لتلك الشركات[٤٥]والتي كان من أبرز الاثار المترتبة عليها انهيار مكتب آرثر أندرسون أحد أكبر مكاتب المحاسبة والمراجعة في العالم، والدعوة إلى أن يكون دور المدير هو خلق توازن بين المصلحة المالية لمساهميها واهتمام أصحاب المصلحة حتى وإن قلل ذلك من قيمة الأسهم[٤٦].

النتائج والتوصيات :

١- نتائج البحث :

أ- يوجد العديد من العوامل المساهمة في زيادة مخاطر اعداد التقارير المالية الاحتيالية أهمها ضعف هيكل المراجعة الداخلية ومدة بقاء المديرين.

ب- يعد التوسع في اعمال الشركة ومقابلة تنبؤات المحللين الماليين وتجنب التكاليف السياسية من اهم دوافع اعداد التقارير الاحتيالية المسببة لزياده مخاطر معلومات التقارير المالية.

ج- عدم وجود تشريعات كافية تحدد ماهية الإفصاح الكافى من أسباب زيادة مخاطر معلومات التقارير المالية.

٢- توصيات البحث :

أ- الاهتمام بتقييم المراجعة الداخلية وتقييم دوافع الإدارة من اجل تخفيض مخاطر معلومات التقارير المالية.

ب- أهمية العمل على اكتشاف وسائل حديثة تساعد على الاحتيال في التقارير المالية وزيادة مخاطر معلومات التقارير المالية.

ج- تفعيل دور المنظمات المهنية في تشديد الرقابة على تطبيق المعايير المهنية للحد من الممارسات الاحتيالية عن طريق وضع عقوبات مشددة على من يثبت علية القيام بالاحتيال وزيادة مخاطر معلومات التقارير المالية.

المراجع :

١- د. ابراهيم سعد إبراهيم سعودي ، "قياس وتفسير أثر جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات على مخاطر التقارير المالية(دراسة ميدانية) "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الأول -الجزء الثاني، السنة العشرون ،٢٠١٦ابريل ،ص ص ١١٤١– ١١٦٧.

٢- د.سامر هايل الصباغ ، " مدى التزام مدققى الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال"، **المجلة الأردنية في إدارة الاعمال**، الجامعة الأردنية ، المجلد الثانى عشر، العدد الثانى، ٢٠١٦.

٣- د. زيدان محمد & عراب سارة ،" مسئولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية " ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية ، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية ، جامعة الشلف ، العدد التاسع ، جوان ٢٠١٧.

4-Bianchi, P.,and other., "Auditors' Joint Engagements and Audit Quality: Evidence from Italian Private Companies ","Contemporary Accounting Research, University of Miami, Jan 2018,pp 1-26 .

5-Niemi , L., and Others.," Responsiveness of auditors to the audit risk standards: Unique evidence from Big 4 audit firms" , Aalto University-School of Business, Jan 2018,pp1-19.

6-Jinzhi, Lu., " Limited Attention: Implications for Financial Reporting " , **University of Chicago, Booth School of Business,** January 3, 2019 , pp 1-37.www.ssrn.com.

٧- د.احمد حامد محمود عبد العليم، " العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي للغش في القوائم المالية – دراسة ميدانية مقارنة " ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥١، العدد الثاني، يوليو، ٢٠١٤، ص:٦.

٨- د.عادل على حسن، " نموذج مقترح للعوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات -دراسة ميدانية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول – الجزء الثاني، السنة العشرون، ابريل ٢٠١٦، ص ١١٧٢.

٩- د.إبراهيم سعد إبراهيم سعودي، **مرجع سبق ذكره،** ص ص ١١٤٧-١١٥٣.

10- Meiryani , " Influence of Top Management Support on the Quality of Accounting Information System and its Impact on the Quality of Accounting Information " , **Research Journal of Finance and Accounting** , Vol.5, No.11, 2014,pp.124-132.

١١- د.مجدى مليجى عبد الحكيم وآخرون، " محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية – دراسة تطبيقه في بيئة الأعمال المصرية " ، مجلة **الفكر المحاسبى** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد عشرون ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٣٥٢-٣٥٩.

12- Aghazadeh, S., Joe R, J., " How Management Confidence Influences Auditors' Testing " , Louisiana State University & University of Delaware - **Accounting & MIS ,** 14 Jun 2017.www.ssrn.com.

١٣- د.علاء على احمد حسين ، " قياس وتفسير العلاقة بيم ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية : دراسة تطبيقية " ، **مجله الفكر المحاسبى** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، ابريل٢٠١٥ ، ص ص ٢٤٥-٢٤٧.

١٤- د.علاء على احمد حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص٢٤٦-٢٤٧.

١٥- د.مهند رمضان عبد الكريم ، " تقييم فعالية استقلالية المراجع الخارجي في الحد من ممارسات ادارة الأرباح في المصارف التجارية العاملة في فلسطين " ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع ، الجزء الثانى ، ٢٠١٤، ص ٢٦٨.

١٦- أ.د.مجيد عبد الحسين هاتف المريانى وآخرون , " إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة" **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربى بن مهيدى ام البواقى ، العدد الرابع ، ديسمبر ، ٢٠١٥، ص ص ١٤-١٥.

١٧- د.علاء على احمد حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٤٩-٢٥٠.

١٨- د.عباس حميد التميمى ، حكيم حمود الساعدى ، " **إدارة الأرباح – عوامل نشأتها واساليبها وسبل لحد منها** " ، الجزيرة للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ٥٤.

١٩- أ.د. مجيد عبد الحسين هاتف المريانى وآخرون , **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٦.
20- Hope, H. Ole & Wang, J,." Management Deception, Big-Bath Accounting, and Information Asymmetry: Evidence from Linguistic Analysis" , Accounting, Organizations and Society, Forthcoming, Rotman School of Management Working Paper No. 3159372, 27 Apr 2018. www.ssrn.com.
21- Mittal, A& Garg, K. Ajay, " How Indian Firms Cope with a Crisis: Earnings Management Characteristics of CNX Nifty 100 Companies ", **Asian Journal of Finance and Accounting**, Vol. 11 Iss. (1), 7 Jun 2019, pp. 220-240.www.ssrn.com.
22- Black, E. Dirk, &other, " A Test of Income Smoothing Using Pseudo Fiscal Years " , University of Nebraska at Lincoln - School of Accountancy ,29 Aug 2019. www.ssrn.com.
23- Schulzke, S. Kurt & Walliser, B.Gerlinede , " Toward a Unified Theory of Materiality in Securities Law " , University of Connecticut School of Business Research Paper No. 17-04 , ٤ Mar 2018. www.ssrn.com.
٢٤- د.علاء على احمد حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٤٩.
25- Chu, J& Other, " Maintaining a Reputation for Consistently Beating Earnings Expectations and the Slippery Slope to Earnings Manipulation ", Contemporary Accounting Research , University of Cambridge - Judge Business School, 4 Dec 2018. www.ssrn.com.
٢٦- د.زيدان محمد، عراب سارة، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤٩٢.
٢٧- د.فاطمة الهمشرى ، " أثر الأخطاء المكتشفة على الأهمية النسبية للتدقيق ورأى ودقق الحسابات الخارجي دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في الأردن " ، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية** ، جامعة النجاح الوطنية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد٦، ٢٠١٤، ص ١٤٥٦.
28- Kubic, M., "Examining the Examiners: SEC Error Detection Rates and Human Capital Allocation", Duke University - Fuqua School of Business, 30 Jul 2019.www.ssrn.com.)

٢٩- الاتحاد الدولى للمحاسبين ، المعيار الدولى للمراجعة رقم ٢٤٠ الفقرة ا-١١، **مسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية** ، ص :٠٦

30-Choi, H,Jung &Gipper, B., " Fraudulent Financial Reporting and the Consequences for Employees ", Stanford University Graduate School of Business Research Paper No. 19-19 , 21 Jul 2019.www.ssrn.com.

31- Amiram, D., & Other., " Financial Reporting Fraud and Other Forms of Misconduct: A Multidisciplinary Review of the Literature " , **Review of Accounting Studies**, Vol 23(2), 2018,pp 732-783 , www.ssrn.com.

32- Gopal Krishna, A.,& Yajulu, M., " Internal Auditor as Accounting Fraud Buster" , **The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices** , Vol. XIII, No. 1, 2014,PP7-29.

33-Hamilton, E.,&Smith, L,Jason.,"Error or Fraud? The Effect of Omissions on Management's Fraud Strategies and Auditors' Evaluations of Identified Misstatements" , University of Nevada, Las Vegas, 21 Jul 2017.www.ssrn.com.

٣٤- د.علاء على احمد حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٥٧.

35-Paulo, E., Martins, E. & Girao, L., " Accounting information Quality in Latin-and North-American Public Firms", **Accounting in Latin America** , Volume 14 ,2014, pp.1-39.

36- Wittayapoom, K., "New Product Development, Accounting Information and Internal Audits: A Proposed Integrative Framework ", **Procedia – Social and Behavioral Sciences**, 148, 2014, pp.307-314.

٣٧- د.هباش فارس ، د. مناع ريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص٦٣٣-٦٣٥.

٣٨- د. إيهاب محمد أبو خزانة، " أثر التصنيف الائتماني للشركات على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة استكشافية من بيئة الأعمال المصرية "، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد التاسع، السنة الخامسة، ٢٠١٥، ص ص: ٥٠٣-٥٠٤.

39- Chen L., Srinidhi, B., Tsang, A.,& Yu,W.," Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure of Corporate Social Responsibility (CSR) Reports "2015, https://ssrn.com/abstract=2666872 ,PP:2-7.

٤٠- د.وفاء يوسف احمد حسب الله ، " تفعيل دور مراقب الحسابات والمراجع الداخلي لتحسين جودة الإفصاح الاختياري – دراسة ميدانية" ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، السنه التاسعة عشر ، ديسمبر ٢٠١٥ ، ص ص :٥٤٢-٥٤٣.

٤١- د.زبيدي البشير، سعيدي يحيى، **مرجع سبق ذكره** ، ص٩١.

42- Bhattacharjee, S., Maletta, M. J., & Moreno, K. K, " The Role of Account Subjectivity and Risk of Material Misstatement on Auditors' Internal Audit Reliance Judgments", **Accounting Horizons**, 30(2), 225-238. doi:10.2308/acch- 51363.

43- Alvin A. Arens, Randal J. Elder, and Mark S. Beasley." **Auditing and assurance services: an integrated approach** ", 2014, 15th Ed., USA: Pearson Education, Inc, p p145-334.

44- **International Auditing Standard No. 315**, 330: Par.2.

- **Statement on Auditing Standards 107**, 99.

٤٥- د.طارق عبد العظيم يوسف ، " أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولى رقم (١٥) على قائمة الدخل في شركات المقاولات دراسة تطبيقية" ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٣، ٢٠١٦،أكتوبر، ص ص٢٦١-٢٦٢.

٤٦- د.على عبد الله النودل، " العلاقة بين مستوى شفافية القوائم المالية وبين البيئة التنظيمية والمراجع الخارجي وحجم مجلس إدارة الشركة: دراسة لمحتوى القوائم المالية لشركات التأمين في الدول الخليجية"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٧.

47- Bruijl, H. Th. Gerard, "The Value of Stakeholder Theory: The Volkswagen Emission Debacle", 23 Aug 2017, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3022383 .